العلاقات المصرية الأمريكية

على ، فطين أحمد فريد.

العلاقات المصرية الأمريكية / تأليف فطين أحمد فريد على ؛ تقديم عبد الخالق محمد لاشين .ــ [د.م. : د.ن.] ، ٢٠٠١ (القاهرة: مطابع الدار الهندسية)

٢مج ؛ ٢٣سم.

عرض وتعليق

د. عبد المنعم إبراهيم الجميعى

أستاذ ورئيس قسم التاريخ بفرع جامعة القاهرة بالفيوم

تدور المحاور الرئيسية لهذه الدراسة حول ثلاثة ثوابت لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر وهى:

١. أن تتخذ الولايات المتحدة من مصر حليفا طبيعيا للغرب بهدف إيقاف أيه محاولة للزحف الشيوعى تجاه منطقة الشرق الأوسط.

٢. محاولات التقريب بين مصر وإسرائيل ، والسعى لحل منفرد بينهما ، والوقوف ضد فكرة القومية العربية .

٣. رفض الرئيس عبد الناصر لسياسة التبعية والأحلاف ودعوته للقومية العربية واصطدامه بالسياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، ومعارضته لوضع ترتيباتها للدفاع عن الشرق الأوسط لإدراكه أنه ليس هناك خطر شيوعى يتهدد مصر.

وتكمن أهمية هذه الدراسة فى مصادرها، وطريقة كاتبها فى التعامل مع هذه المصادر وتوظيفها فى كتابة دراسته . فقد اعتمد كتاب العلاقات المصرية الأمريكية على وثائق أصلية لم يتح لأحد الاطلاع عليها من قبل منها: وثائق القصر الجمهورى، ومجلس الوزراء، ووزارة الخارجية ، وقد حاول المؤلف بحكم ما توفر له من خبرة ، ورؤية ، وتحليل دراسة ذلك الكم الضخم من هذه الوثائق والخروج بهذه الدراسة التى كشفت لنا النقاب عن العديد من خفايا العلاقات المصرية الأمريكية فى الفترة من ٢٣يوليو إلى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٨سبتمبر ١٩٧٠ بما فيها من علاقات ثنائية تخللها صدام إدارات ومصالح ومواجهات أدارها جمال عبد الناصر طوال ثمانية عشر عاما وهو مرفوع الرأس متحملا مسئوليات وتبعات صدامه مع السياسة الأمريكية التى كانت قد بنت سياستها تجاه مصر منذ أن

تصدرت زعامة العالم الغربى الرأسمالى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية على ثوابت لم تحاول تبديلها وهى أنه يجب على مصر أن تكون حليفا طبيعيا للغرب ، وأن تساير سياساته، وأنه يجب عليها أن تبنى أيديولوجيتها على ذلك. غير أن هذا المخطط اصطدم بسياسة عبد الناصر ودعوته لمواجهة الأحلاف ورفضه التبعية للغرب، وتشجيعه لحركة القومية العربية، ولذلك برزت حتمية الصدام وتضارب المصالح بين الدولتين.

وتنقسم هذه الدراسة إلى فصل تمهيدي، وتسعة فصول؛ خمسة منها فى الجزء الأول الذى يشمل الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى اغتيال الرئيس الأمريكى جون كنيدى فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ وأربعة فصول فى الجزء الثانى الذى يشمل الفتره من ٢٣ نوفمبر ١٩٦٣، وحتى وفاة الرئيس عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . هذا بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة .وقد تعرض الفصل التمهيدى فى هذه الدراسة لجذور العلاقات المصرية الأمريكية منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ موضحا أن اهتمام الولايات المتحدة بمصر كان مقتصرا حتى الحرب العالمية الأولى على الروابط الثقافية والتبشيرية والتجارية والخيرية، ومركزا على تغير هذه العلاقات فى أعقاب الحرب الثانية بعد أن ازداد اهتمام الولايات المتحدة بمستقبل المنطقة السياسى فاستغلت ظروف هذه الحرب ، وقامت بترسيخ أقدامها فى المنطقة وخاصة مصر بهدف تنمية مصالحها، وإبعاد النفوذ البريطانى عنها و استبداله بالنفوذ الأمريكى وذلك عن طريق سياسة الخطوة خطوة؛ مما أحدث رد فعل لدى بريطانيا التى حاولت وقف مد هذا النفوذ الوافد على المنطقة ولكن دون جدوى خاصة وأن القوى الوطنية المصرية كانت تميل فى بداية الأمر إلى جانب الولايات المتحدة لاعتقادها أنها تدافع عن حق تقرير المصير وتقف بجوار الدول المقهورة وأن فى إمكانها الضغط على الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية .

ومن أجل ذلك حرص الرئيس الأمريكى روزفلت على لقاء الملك فاروق فى طريق عودته من «مؤتمر بالتا» فى ١٣ فبراير ١٩٤٥ فى عرض البحيرات المرة بقناة السويس ، كما ازدادت روابط هذه العلاقات برفع درجة التمثيل الدبلوماسى بين مصر والولايات المتحدة فى يونيو ١٩٤٦ من مستوى المفوضية إلى مستوى السفارة . ومع أن الولايات المتحدة مارست ضغوطا على بريطانيا لوضع حل للمسألة المصرية فقد ساور الرأى العام المصرى الشكوك من المواقف الأمريكية خاصة بعد أن ماطلت الولايات المتحدة فى إمداد مصر بالسلاح ، وبعد أن اتضحت نواياها تجاه مساندة إسرائيل، ونتيجة لذلك وقعت مصر معاهدة الضمان الجماعى العربى فى ١٣ إبريل ١٩٥٠، وردت الولايات المتحدة على ذلك بإصدار بيانها المعروف بالبيان الثلاثيوالذى تضمن حماية وجود إسرائيل فى المنطقة . فى هذا الجو غير الودى كان من الصعب تطوير علاقات مصر بالولايات

المتحدة إلى الأفضل مما دفع الإدارة الأمريكية إلى البحث عن طريق لتنظيم الدفاع عن منطقة الشرق الوسط بإنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشترك فيها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا على أن تكون مصر مقرا للقيادة المتحالفة، وأن يتم إقناع مصر بضرورة الانضمام إلى هذا الحلف، ولكن إنشاء الغرب لإسرائيل ودعمه لها ، بذر بذور الشقاق بين الطرفين، ووقف حائلا دون تحقيق ذلك.

ورسم الفصل الأول المعنون «الولايات المتحدة ومرحلة التقارب» عدم استقرار الأحوال فى مصر قبيل قيام الثورة، ونجاح الولايات المتحدة فى تقويض التأثير الإنجليزي على الملك فاروق ، وقناعتها بأن ما حدث فى ٢٣يوليو ضد الملك أمر داخلى، ورفضها تأييد أى تدخل بريطانى لإنقاذ عرش الملك، واستمرار دورها النشط فى تحريك عملية التفاوض مع الإنجليز ودفعها إلى الأمام، وإعلان تأييدها للنظام الجديد فى مصر وزيادة المعونات الاقتصادية والعسكرية له، بشرط اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط للحيلولة دون وقوع المنطقة فى أيدى الشيوعيين ، وتشجيع مصر لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل.

وتعرض هذا الفصل لإدارة الرئيس أيزنهاور، ورغبتها فى تحقيق الاستقرار فى الشرق الأوسط مع الاحتفاظ بوضع منابع البترول فى يد الولايات المتحدة، ومعارضة مصر لوضع ترتيبات للدفاع عن الشرق الأوسط، وتصميم الولايات المتحدة على الاضطلاع بدور قيادى فى المنطقة ، ووصول دالاس إلى القاهرة حاملا معه المشروع الخاص بالدفاع عن الشرق الأوسط واستقبال مصر لهذا المشروع بفتور ورؤيتها بأن الدفاع عن المنطقة لابد أن يستند أساسا إلى دول المنطقة، واقتراحها بأن اتفاقية الدفاع المشترك القائمة بين الدول العربية هى البديل عن أى تحالف آخر.

وبالرغم من استمرار الحكومة المصرية فى طلب السلاح من الولايات المتحدة فقد أدت مماطلة الولايات المتحدة فى الاستجابة لهذا الطلب إلى تحذير عبد الناصر من أن مصر قد تلجأ للكتلة السوفيتية للحصول على السلاح ، وخلال ذلك أمكن الاتفاق بين مصر وبريطانيا على انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة على مراحل خلال عشرين شهرا من توقيع الاتفاقية ، فى نظير التزام مصر بالدخول شريكا فى الدفاع المعادى ضد السوفييت، وسعادة الولايات المتحدة بهذا الاتفاق وإعلانها عن فتح باب المعونة الأمريكية لمصر؛ نظرا للدور الهام الذى يمكن أن تلعبه فى ترتيبات الدفاع عن المنطقة ، وعلى أمل احتواء الثورة المصرية .

وتعرض الفصل الثانى المعنون «الولايات المتحدة ومحاولات الاحتواء» إلى فشل المفاوضات حول المعونة العسكرية الأمريكية لمصر، وتناقض المقترحات التى قامت عليها السياسة الأمريكية والمصرية بالنسبة لهذه

المعونة، وتشدد مواقف الولايات المتحدة تجاه مصر، وإعراب الاتحاد السوفيتى عن استعداده لإمداد مصر بالسلاح، والعدوان الإسرائيلى على غزة ورغبة الدول الغربية فى فرض إجراء تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، والتزام مصر بسياسة الحياد الإيجابى وسفر عبد الناصر إلى باندونج، وتوسط رئيس وزراء الصين لإمكانية حصول مصر على سلاح من الاتحاد السوفيتى ، وإرسال بعثة عسكرية مصرية إلى موسكو بعد رفض الولايات المتحدة إمداد مصر بالسلاح ، والاتفاق سرا على أن تكون تشيكوسلوفاكيا هى المورد للأسلحة السوفيتية لمصر؛ مما زاد من حرج موقف الغرب خاصة أن هذه الصفقة قد أدت إلى انهيار السياسة الأمريكية البريطانية فى المنطقة وإدخال الاتحاد السوفيتى لأول مرة فى محور السياسة العربية، وأنه نتيجة لتردد الغرب فى مساعدة مصر لبناء السد العالى اتفقت مصر مع الاتحاد السوفيتى على تمويل هذا المشروع، كما اتخذت خطوة كبرى أخرى بالاعتراف بالصين الشعبية مما أثار حالة من الغليان لدى الخارجية الأمريكية التى كانت تعد العدة لسحب قرار تمويل السد العالى.

وتناول الفصل الثالث المعنون «سياسة التهدئة وفشل محاولات الاحتواء» موضوع سحب الولايات المتحدة عرضها لتمويل السد بهدف معاقبة عبد الناصر بعد اعترافه بالصين الشيوعية، وعقده صفقة الأسلحة مع السوفيت، ولإجبار مصر على السير فى ركاب الغرب، مما أدى إلى استفزاز عبد الناصر، ورده السريع والمباشر على القرار الأمريكى بتأميم شركة قناة السويس.

كما تناول هذا الفصل مؤتمر لندن الأول وطرح وزير الخارجية الأمريكى «دالاس» حلا لأزمة قناة السويس يتضمن وضع القناة تحت إدارة دولية تشمل مصر، وأن تكون لهذه الهيئة صلة بالأمم المتحدة على أن تتشكل بموجب معاهدة ينص فيها على أن تكون إدارة القناة طبقا لاتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ ، وعدم سيطرة أى دولة منفردة أو مجموعة من الدول على الهيئة، وأن تفتح القناة لجميع الدول وحذر «دالاس» من أن عملية التأميم يمكن أن تقطع الموارد الاقتصادية الحيوية عن دول كثيرة فى الغرب وانتهاء هذا المؤتمر بتشكيل لجنة لتحرى موقف مصر من الاقتراح الأمريكى، ومدى استعدادها للموافقة على الدخول فى مفاوضات على أساسه وإدلاء الرئيس الأمريكى «أيزنهاور» بتصريح تحدث فيه عن تدويل قناة السويس، واحتجاج الحكومة المصرية على هذا التصريح، وتراجع الولايات المتحدة عن موقفها.

وتطرق هذا الفصل إلى بعثة رئيس الوزراء الاسترالى «روبرت منزيس» إلى مصر ، وفشل هذه البعثة فى مهمتها ، ثم اعتراضات مصر على مشروع جمعية المنتفعين الذى اعتبرته اعتداء على سيادتها وحقوقها وإعلان الاتحاد السوفيتى عن رغبته فى المساهمة فى الوصول إلى تسوية سلمية، وبروز الخلافات بين الولايات المتحدة وبريطانيا بشأن الحل الأمثل لهذه المشكلة ، وإلى عقد

مؤتمر لندن الثانى فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ وفشله وانتقال الأزمة إلى الأمم المتحدة ، ومحاولات مصر الدبلوماسية لإقناع الولايات المتحدة باستعمال نفوذها للضغط على بريطانيا وفرنسا لمنع حدوث حرب، وبذل جهودها لمساندة المساعى السلمية، بما يصون حقوق مصر وسيادتها مع ضمان الملاحة فى القناة، ورغبة الجانب السوفيتى فى ضرورة الوصول إلى حل سلمى تقبله جميع الأطراف المعنية ويحفظ سيادة مصر ومصالح مستخدمى القناة، وبروز علامات الخلاف بين موقف الولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا بشأن تسوية المسألة، فبينما كانت الولايات المتحدة تسعى لتسوية المشكلة بالطرق السلمية كان الجانب البريطانى والفرنسى يسعى إلى الحرب واستخدام القوة ضد مصر، بالتعاون مع إسرائيل تم اتضاح سيناريو العدوان فى فجر يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ حيث بدأ الهجوم الاسرائيلى على مصر، وما اعقبه من إنذار بريطانى فرنسى إلى مصر وإسرائيل بالابتعاد بقواتهما عشرة أميال إلى شرق قناة السويس ، ورفض مصر للإنذار وتحولت الأمور إلى منزلق خطير.

وشمل الفصل الرابع المعنون «العدوان الثلاثى وتأجيل المواجهة الأمريكية المصرية موقف الولايات المتحدة من العدوان ، ودعوتها لعقد جلسة لمجلس الأمن بصفة عاجلة ، وتقدمها بمشروع يطالب اسرائيل بالانسحاب فورا إلى وراء خطوط الهدنة ، والامتناع عن استخدام القوة، واجتماع مجلس الأمن وفشل المشروع الامريكى بسبب الفيتو البريطانى الفرنسى، وتبنى مجلس الأمن لمشروع القرار اليوغسلافى، واجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وصدور قرارها بانسحاب القوات المعتدية وتطهير القناة ، وتلكؤ المعتدين فى تنفيذ القرار ، والإنذار السوفيتى لكل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بضرورة الامتثال لقرار الأمم المتحدة. كما تعرض هذا الفصل للسياسة الجديدة التى رسمتها الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط ، ورغبتها فى إقامة نظام جديد فى المنطقة تتحمل فيه المسئولية وحدها ، واستمرارها فى الضغط على بريطانيا لتعلن موعد انسحابها، وانتهاء المداولات البريطانية الفرنسية بإصدار بيان فى ٣ديسمبر ١٩٥٦ أعلن فيه إمكانية الجلاء عن مصر، وتفكير الولايات المتحدة فى العمل على معاونة بلاد منطقة الشرق الأوسط لرفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لشعوبها وكسب صداقتها، وثقتها مما يساعد على تدعيم الأمن والاستقرار ويحول دون الخطر الشيوعى، وانسحاب اسرائيل من سيناء بعد أن أكدت لها الولايات المتحدة حق المرور فى مضايق العقبة ومحاولات «ايزنهاور» تغيير مسار سفينة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ورغبة عبد الناصر فى تقوية علاقاته مع الولايات المتحدة وفتح صفحة جديدة معها بشرط عدم ارتباط مصر بالأحلاف ، واصطدامه مع مشروع أيزنهاور لملء الفراغ الناتج عن انحسار النفوذ البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط، ومع رغبة الولايات

المتحدة فى أن تكون صاحبة الكلمة الأولى فى المنطقة وتلويحها باتخاذ إجراءات اقتصادية ضد مصر إذا رفضت المشروع، ورفض مصر للمشروع وإعلان عبد الناصر أن أى دفاع عن المنطقة ينبعث من صميم المنطقة دون تدخل خارجى، وانعدام الثقة بين البلدين، والشعور الأمريكى بالنفور من أسلوب الحكم بمصر، والدعاية المصرية المعادية للولايات المتحدة .

وتناول هذا الفصل أيضا اشتراط إسرائيل الانسحاب من شرم الشيخ، وخليج العقبة بحقها فى الملاحة فى هذا الخليج، وضغوط الولايات المتحدة بشأن وضع قوات طوارئ دولية فى غزة وشرم الشيخ ، وضمان حق اسرائيل فيما اسمته حق المرور البرىء الحر فى مضيق تيران وخليج العقبة . وفى أن مياه خليج العقبة دولية ، وأنه ليس من حق أى دولة أن تمنع المرور فيه ، كما تناول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، ودخول القوات الدولية منطقة شرم الشيخ، ومحاولات الولايات المتحدة السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور فى قناة السويس، ورفض مصر لذلك، وبروز الاتفاق بين الأهداف الأمريكية المباشرة والإسرائيلية، ولجوء الولايات المتحدة إلى أساليب الضغط والتهديد ومحاولات فرض الهيمنة، والإجراءات التى اتخذتها ضد مصر بإعلانها تجميد الأموال المصرية الموجودة لديها ، ورفضها طلب مصر تزويدها بالغذاء والأدوية لمواجهة الأوضاع السيئة التى كانت تعانى منها بسبب العدوان الثلاثى؛ مما اضطر عبد الناصر إلى طلب المعونة من الاتحاد السوفيتى مع ميله إلى التهدئة تجاه الولايات المتحدة .

وركز الفصل الخامس المعنون «مرحلة المواجهة (مصر ناصر ومواجهة سياسات الولايات المتحدة)» على تتابع الأحداث فى الشرق الأوسط، وخشية الولايات المتحدة من سيطرة الشيوعيين على أنظمة الحكم به بعد محاولات قلب نظام الحكم فى سورية ، والهجمات الدعائية عليها، وقيام الوحدة بين مصر وسورية فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨، وانتخاب «جمال عبد الناصر» رئيسا لدولة الوحدة، وانطلاق صيحات القومية العربية المنادية بالحرية والاشتراكية والوحدة ، ثم قيام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى بيروت بالعمل ضد نظام الحكم فى مصر مستغلة فى ذلك نظام «كميل شمعون» فى لبنان الذى طلب رسميا من الرئيس الأمريكى إنزال قوات أمريكية فى بيروت لحفظ الأمن فيها .

وتعرض هذا الفصل لأنباء الانقلاب الذى أطاح بالأسرة المالكة فى العراق، وما عقبه من نزول القوات البحرية الأمريكية إلى الشواطئ اللبنانية قرب بيروت ، ونزول القوات البريطانية إلى الأردن، ومحاولات الولايات المتحدة التخلص من زعامة عبد الناصر، وتولى اللواء «فؤاد شهاب» رئاسة الحكومة اللبنانية بدلا من «شمعون»، وحدوث توتر فى العلاقات المصرية السوفيتية بسبب الوحدة المصرية السورية ، وتعلق الحركات

التحررية فى أفريقيا بمصر، وبشخصية «جمال عبد الناصر»، ومناهضة الولايات المتحدة لذلك ومحاولاتها تقويض النظام المصرى . وإلى جانب ذلك فقد تعرض هذا الفصل إلى أزمة الباخرة المصرية «كليوباتره» التى رأى اتحاد البحارة الأمريكيين مقاطعتها وعدم تفريغ حمولتها ورد اتحاد العمال العرب على ذلك بمقاطعة البواخر الأمريكية، وإلى الصدام فى الكونغو ١٩٦٠ وتدخل الأمم المتحدة ، وإلى محاولات تحسين العلاقات بين مصر والولايات المتحدة ، وإلى مساندة مصر لحركات التحرر فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وإلى مؤتمر الدار البيضاء ١٩٦١ الذى كانت اجتماعاته بمثابة ثورة على السياسة الاستعمارية ودعوة لتحرير كافة الأراضى الأفريقية التى ما زالت تحت السيطرة الأجنبية ، والالتزام بسياسة عدم الانحياز .

وبعد أن تولى «جون كنيدي» رئاسة الولايات المتحدة ارتكزت سياسته تجاه مصر على خطين متوازيين هما: مساعدة عبد الناصر فى المواجهة الدائرة بينه وبين الاتحاد السوفيتى، والثانى هو منع تحويل مصر إلى قوة استراتيجية فى المنطقة تضر بمصالح الغرب، كما أشار هذا الفصل إلى مراسلات الرئيس «عبد الناصر» مع الرئيس «كنيدي» خاصة خطاب الرئيس «كنيدي» إلى «عبد الناصر» حول رأيه فى الحل المناسب للصراع العربى الإسرائيلى وتسوية مشكلة اللاجئين وانتهاج «عبد الناصر» لسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، وإلى صدمة الانفصال ، وإلى وقوع الانقلاب فى اليمن الذى أطاح بأسرة «حميد الدين» وإعلان النظام الجمهورى، ومساندة مصر لقادة الانقلاب وقيام السعودية بإيواء «الإمام البدر»، وإلى مشكلة وجود العلماء الألمان فى مصر ونجاح إسرائيل فى إبعادهم عنها، وإلى اتجاه السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط خلال إدارة «كنيدى» إلى منع حدوث أزمات مع مصر كما حدث فى عهد الإدارات السابقة ، وإلى محاولة إعادة اكتساب بعض النفوذ الذى فقدته لمصلحة السوفيت، عن طريق التقارب مع النظام المصرى غير أن هذه المحاولة قد صحبها العمل على تقوية علاقات الولايات المتحدة وروابطها مع إسرائيل .

هذا عن فصول الجزء الأول الخمسة. أما عن الجزء الثانى، المكون من أربعة فصول فقد تضمن الفصل الأول منه المعنون «مرحلة تصادم المصالح والسياسات بين البلدين» انزلاق العلاقات المصرية الأمريكية بعد اغتيال «كنيدي» من مرحلة الاحتواء والمواجهات البسيطة إلى مرحلة المواجهة والصدام العلنى والمباشر فى عهد الرئيس «جونسون». فقد قامت الحكومة الأمريكية خلال هذه الفترة بضغوط شديدة على القاهرة فى محاولة منها لترويض القيادة السياسية المصرية، وإخضاعها لمصالحها باللين أولا ثم بالقوة ثانيا وفشلت فى المحاولتين. فقد هاجم الرئيس «عبد الناصر» الولايات المتحدة وندد بمساعدتها لإسرائيل ، وطالب بتصفية القواعد الأمريكية فى ليبيا وشمال أفريقية، كما طالب بدعم السلام

القائم على العدل وليس بسلام الأمر الواقع، ثم ازدادت الأزمة فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة توترا بعد زيارة «نيكيتا خروتشوف» للقاهرة فى مايو ١٩٦٤، وإعلان الاتحاد السوفيتى منح مصر قروضا ومساعدة عسكرية، بالإضافة إلى مساندة سياسية لا حدود لها فى كفاحها ضد إسرائيل والغرب . واستغلال القوى الصهيونية ذلك وقيامها بتغذية العداء الأمريكى لعبد الناصر، خاصة أن الولايات المتحدة كانت معبأة بأسباب الشك والتوتر بعد انعقاد مؤتمرات القمة التى دعا إليها عبد الناصر واعتبرتها خسارة للجانب الغربى ، ومكسبا للسياسة السوفيتية، وبعد موقف مصر من قضية الكونغو ومساندة «عبد الناصر» للقوى الثورية هناك ووقوفه بوضوح تام ضد الاستعمار بكافة أشكاله . وتطرق هذا الفصل إلى حريق المكتبة الأمريكية بالقاهرة، وإسقاط المقاتلات المصرية لطائرة أمريكية، ومحاولات أمريكا التأثير على سياسة مصر الخارجية عن طريق وقف معوناتها من القمح لمصر، وإمداد إسرائيل بالسلاح، ورد «عبدالناصر» على ذلك بأن مصر تستطيع الاستغناء عن القمح الأمريكى طالما أن ثمنه هو إرادة الشعب المصرى وكرامته، وطلبه شراء قمح من الاتحاد السوفيتى، وإعلانه بأن مصر غير مستعدة لأن تبيع استقلالها مقابل شحنات القمح. كما تعرض هذا الفصل لاتفاقية «جدة» بشأن اليمن، وإلى زيارة «أنور السادات» . رئيس مجلس الأمة المصرى وقتذاك - للولايات المتحدة وفشلها فى تحقيق التفاهم بين البلدين.

وتناول الفصل الثانى المعنون «قمة الصدام - الولايات المتحدة وحرب يونيو ١٩٦٧» إطلاق العنان لإسرائيل فى الشرق الأوسط، ووضع كل معلومات المخابرات الأمريكية تحت تصرفها، وتوفير كل إمكانات الحرب الإلكترونية من التشويش إلى الإعاقة وإلى ما هو أكثر من ذلك ، واستدراج «عبد الناصر» لتحطيم صورته كزعيم للعرب. بجره إلى المعركة والتنسيق بين الإسرائيليين وأجهزة المخابرات الأمريكية فى إقناع الروس ومن ثم المصريين بأن هجوما ضخما يوشك أن يقع على سوريا بهدف توريط عبد الناصر، ونقل سوريا لنوايا إسرائيل العدوانية إلى مصر، مما دفعها إلى رفع حالة الاستعداد فى القوات المسلحة، وإعلان التعبئة العامة وحشد قواتها فى جبهة سيناء، وسحب قوات الطوارئ الدولية من خطوط الهدنة ، وإغلاق خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية، وما أعقب ذلك من قيام الرئيس الأمريكى «جونسون» بمعاونة إسرائيل على كسب الحرب عن طريق توفير عنصر المبادأة لها ، ومنع مصر من القيام بضربة وقائية وذلك عن طريق تأكيده للرئيس «عبد الناصر» أن الولايات المتحدة تقف ضد أى عدوان هذا بالإضافة إلى استغلاله لأطراف أخرى فى عملية الخداع مثل «يوثانت» السكرتير العام للأمم المتحدة ، الذى وصل إلى مصر للتشاور فى الأمر بالإضافة إلى اشراك الاتحاد السوفيتى فى سيناريو الخداع عن طريق المقابلة العاجلة التى قام بها السفير السوفيتى فى القاهرة للرئيس «عبد الناصر» فجر يوم ٢٧ مايو، والتى طلب

فيها من الرئيس ناصر البدء بالهجوم ، وكان «عبد الناصر» قد تلقى قبل ذلك بساعات رسالة من «جونسون» تحمل طابع التهديد المباشر لمصر، مما جعل «عبد الناصر» يعلن أن مصر لن تكون هى البادئة بالعدوان، كما أبدى استعداده لإرسال «زكريا محيى الدين» إلى واشطن موضحا أن مصر سوف تدافع عن حريتها ضد أى عدوان يقع عليها ، وبالرغم من ذلك فقد كانت الولايات المتحدة تعلم جيدا بموعد الضربة الإسرائيلية الجوية التى بدأت ما بين الساعة الثامنة حتى الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح الاثنين الخامس من يونيو ١٩٦٧ والتى انتهت بهزيمة مؤلمة لمصر والأمة العربية كلها .

وتعرض الفصل الثالث المعنون «الولايات المتحدة وضغوط من أجل حل منفرد» لاقتراح الرئيس «جونسون» لمخطط عام للتسوية فى بيانه يوم ١٩ يونيو ١٩٦٧ وقد حدد فيه مبادئه الخمسة، واتباع الإدارة الأمريكية أنئذ منهج ترك المبادرات الأساسية تتم فى الأمم المتحدة وتركيز جهودها الدبلوماسية على محاولة الوصول إلى قرار فى مجلس الأمن يتضمن مبادئ «جونسون» ويتفق مع الموقف الأمريكى بخصوص التسوية وقضايا الصراع الأخرى، والذى ينحصر فى عدم إدانة إسرائيل، وعدم إجبارها على الانسحاب دون شروط. وهكذا تميزت الفترة التى عقبت حرب يونيو حتى يوليو ١٩٦٩ بممارسة أقصى الضغوط السياسة والعسكرية والاقتصادية على مصر من أجل الدخول فى حل منفرد مع إسرائيل، وكان مشروع «سيسكو» تتويجا لسلسلة من الإشارات والإيماءات والتلويحات سبقته ومهدت له الطريق ، والتى كانت عبارة عن عدد من الغارات الجوية التى استهدفت هيبة النظام وإصابته فى الصميم ، ومع كل ذلك فقد استمرت مصر فى إعادة بناء قواتها المسلحة وبدأت تنتقل إلى مرحلة الردع ضد الاحتلال العسكرى الإسرائيلى وفى تصعيد حرب الاستنزاف . وعندما تبين للولايات المتحدة وإسرائيل فشلهما فى فرض الأمر الواقع وأن مصر بدأت فى القيام بعمليات عسكرية فى الجبهة، ولمست الولايات المتحدة تزايد الوجود السوفيتى فى المنطقة بدأت فى مراجعة سياستها، والتخفيف من انحيازها السافر لإسرائيل.

وتناول الفصل الرابع والأخير والمعنون الصراع من أجل تسوية شاملة وحرب الاستنزاف، ضغط الولايات المتحدة على مصر والعرب من أجل الرضوخ للحل المنفرد مع إسرائيل ولما كان رفض مصر للحل المنفرد يحتاج إلى القدرة على الصمود لمواصلة هذا الرفض فقد وقفت الدول العربية جميعا تدعم رفض مصر للحل المنفرد . وقد شهدت الفترة من يوليو ١٩٦٩ وحتى سبتمبر ١٩٧٠ أكبر قدر من الصراع بين مصر وإسرائيل المدعومة بالمساندة الأمريكية، واتسمت هذه المرحلة بتحدى مصر للعدو الإسرائيلى والقيام بعمليات حربية ضده داخل سيناء ، كما أصبح الوجود السوفيتى بالطيارين والصواريخ بمثابة عملية ردع سياسى وعسكرى لإسرائيل . وانتهت

هذه المرحلة بخوض قوات الدفاع الجوى معارك تساقطت فيها الطائرات الإسرائيلية بأعداد كبيرة مما جعل الولايات المتحدة تشعر بأن الحلول السلمية للتسوية الشاملة أجدى من استمرار القتال فى المنطقة، وهكذا كانت حرب الاستنزاف التى قرر «عبد الناصر» تصعيدها ضد اسرائيل بمثابة العامل القوى لإفساد خطط اسرائيل والولايات المتحدة بفرض الأمر الواقع، ومن أجل ذلك سعت إدارة الرئيس «نيكسون» إلى البحث عن صيغة لحل شامل لتسوية الصراع حسب القرار ٢٤٢، وكان التصور الأمريكى لتسوية الصراع هو تعهد العرب بقبول التزامات محددة فى اتفاقية سلام مع إسرائيل، وتعهد إسرائيل بالانسحاب من أراضى محتلة كجزء من اتفاق سلام ملزم يقيم حدودا آمنة ومعترفا بها، ثم دخول الطرفين فى عملية مفاوضات للاتفاق على الشروط والبنود التفصيلية للتسوية. وعلى الرغم من اللحظات القاسية التى واجهتها مصر فى أثناء حرب الاستنزاف نتيجة للغارات الإسرائيلية فى العمق لم يخرج صوت واحد من أفراد الشعب المصرى يشكك فى جدوى تضحيات مصر. وهكذا ارتبطت حرب الاستنزاف تماما بالصراع الذى خاضته مصر من أجل التسوية الشاملة منذ حرب ١٩٦٧.

وظل «عبد الناصر» رافعا رأسه، رافضا الخضوع للولايات المتحدة وهو واثق أن الشعب المصرى وقواته المسلحة قادرة على تحرير الأرض وطرد العدو الأسرائيلى حتى وافته المنية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، فتراجعت مشكلة الشرق الأوسط بعد وفاته إلى الوراء لفترة، وهكذا أوضحت لنا هذه الدراسة المهمة تلك السنوات الحاسمة فى صياغة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، التى لم يجانبها التوفيق معظم الوقت خاصة أنها لم تستوعب تماما دروس تجاربها مع الوطنية المصرية، والقومية العربية فانحازت إلى إسرائيل بشكل سافر.

وكانت هزيمة مصر والعرب فى عام ١٩٦٧ مناسبة لإظهار الطريقة التى تتصرف بها سياسة الولايات المتحدة ورغبتها فى فرض الأمر الواقع والرضوخ إلى الحل المنفرد مع الكيان الإسرائيلى.